بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس40

مناسبات الحكم والموضوع

في علم الأصول، يتم تناول العلاقة بين الحكم والموضوع وكيفية إدراك العقل العرفي لهذه العلاقة بناءً على مناسبات الحكم والموضوع .

فهم العرف للحكم من سياق الموضوع

عند ارتباط الحكم بلفظ عام، قد يتبادر للعقل العرفي فهم قيد أو تخصيص معين بناءً على السياق. فعلى سبيل المثال، في النصة القائل: «اغسل ثوبك إذا أصابه البول»، كلمة الغسل قد تشير لغويا إلى استعمال أي مائع، لكن الفهم العرفي يفهمها كتخصيص للماء ، باعتباره المطه.

تعميم العرف للحكم من المثال الخاص

وفي بعضي الحالات، قد يُذكر الحكم مرتبطاً بحالة خاصة، ولكن العرف يتعامل معها كمثال لقاعدة أوسع. مثلاً، لو ورد حكم شرعي بعدم الوضوء أو الشرب من قربة نجسة، فقد يرى العرف أن القربة هنا مجرد مثال، ويُعمم الحكم علي أي اناء آخر (مثل الكوز)، باعتبار أن الحكم و يرت.

دور مناسبات الحكم والموضوع

هذه الفهميات العرفية (سواء من التخصيص أو التعميم) تستند إلى مناسبات الحكم والموضوع ، وهي مناسبة ذهنية بين الحكم الموضوع في النصة وواقعه، مما يجعل العرف يفهم الحكم أعقل أكل. ويصبح هذا الفهم حجة ، وفق قاعدة حجية الظهور ، لأن الانطباع العرفي المتشكل من ظاهر الدليل يُعتمد عليه.

إثبات الملاك بالدليل

في الأصول، الملاك هو المصلحة أو الحكمة الكامنة وراء الحكم، ويكون دلالة التزامية نابعة من الدلالة المطابقية للحكم.

هل يمكن الاعتماد على الملك إذا تعذر الحكم؟

عند تعذر إثبات الحكم لسبب ما، كحالة العجز عن أداء الواجب ، يطرح السؤال حول ما إذا كان يمكن إثبات وجود الملاك اعتمادًا على الدليل. في هذه الحالات، يختلف الرأي بحسب مدي الاستقلال أو التبعية بين الدلالتين المطابقية والالتزامية .

إذا كانت الدلالتان مستقلتين في الحجية ، يمكن الاعتماد على الدلالة الالتزامية لإثبات الملاك حتى لو تعذر إثبات الحكم نفسه.

إذا كانت الدلالة الالتزامية تابعة للمطابقية (كما هو الرأي الشائع)، فلا يمكن إثبات الملاك بالدليل عندما يسقط الحكم المطابقي.

وبذلك، فإن أي دليل يسقط في دلالته المطابقية لا يصلح لإثبات الملاك في الأثر، كوجوب القضاء مثلًا.

أمثلة من تبعية الدلالات

إذا كان هناك دليل شرعي علي وجوب معين ، فإن هذا الدليل يلزم ضمنيًا بالجواز وعدم الحرمة .ولكن عند نسخ الحكم بالوجوب، يُثار السؤال حول إمكانية إثبات الجواز بناءً على نفس الدليل المنسوخ. وعلى ضوء قاعدة تبعية الدلالة الالتزامية للمطابقية ، يكون هذا غير ممكن. أي أن الدليل الذي سقط حكمه لا يصلح لإثبات حكم آخر كان متصلًا به ضمنيًا.